

مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI®

نمو النشاط التجاري بأسرع وتيرة منذ يناير

النتائج الأساسية

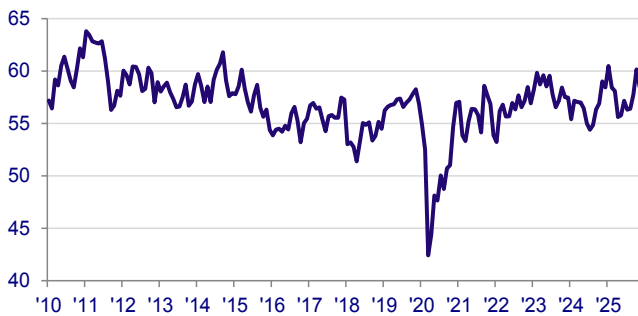
تسارع نمو الإنتاج في نوفمبر

ارتفاع حاد في مبيعات مستلزمات الإنتاج

نمو عدد الموظفين والمخزون يتباطأ بعد بلوغه ذروته في أكتوبر

مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI

معدل موسميًا، < 50 = تحسن منذ الشهر الماضي



المصادر: بنك الرياض، مؤشر مدراء المشتريات التابع لـ S&P Global. تم جمع البيانات خلال الفترة من 12 إلى 20 نوفمبر 2025.

تعليق

قال الدكتور نايف الغيث، خبير اقتصادي أول في بنك الرياض:

"ظل القطاع الخاص غير المنتج للنفط في نطاق التوسع خلال شهر نوفمبر، رغم أن الزخم تراجع قليلًا بعد الارتفاع الحاد في شهر أكتوبر. وسجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي لبنك الرياض في المملكة العربية السعودية 58.5 نقطة، مما يشير إلى تحسن قوي آخر في ظروف الأعمال، مدعومًا بالزيادات الواسعة في الإنتاج والتوظيف ونشاط الشراء.

"واستمرت مستويات النشاط في الارتفاع، مدفوعة بالطلب المستمر والمشاريع الجارية، كما امتدت سلسلة نمو الطلبات الجديدة لأكثر من خمس سنوات على الرغم من أن الوتيرة تباطأت قليلًا عن الارتفاع الذي شهدته في شهر أكتوبر. وارتفعت الطلبات على الصادرات أيضًا للشهر الرابع على التوالي، ولكن بوتيرة أكثر اعتدالًا، مع مواجهة الأسواق العالمية لظروف أضعف وازدياد حدة المنافسة.

"تراجع نمو التوظيف عن الارتفاع الذي سجله الشهر الماضي، لكنه ظل يشير إلى معدل توظيف قوي في معظم القطاعات الفرعية. وواصلت الشركات توسيع قدرتها على استيعاب أعباء العمل المتزايدة، في حين ظل نشاط الشراء إيجابيًا، كما كان نمو المخزون أكثر انضباطًا، حيث تمكنت الشركات من تحقيق التوازن بين احتياجات مستلزمات الإنتاج والاستخدام الفعال للمخزون. ومع تمكن الشركات من إدارة سير العمل بكفاءة أكبر، تراجع التضخم في تكاليف مستلزمات الإنتاج، مما يعكس تباطؤ الزيادات في أسعار المشتريات.

"وعلى صعيد التوقعات المستقبلية، نجد أن مستوى الثقة معوم بالتحسن المتوقع في الطلب، وتدفع المشاريع الجديدة، واستمرار الأنشطة الاستثمارية. ورغم تباطؤ وتيرة النمو مقارنة بذروته التي شهدتها في شهر أكتوبر، تُظهر بيانات شهر نوفمبر حفاظ الاقتصاد على نمو مستقر، مدفوعًا باستقرار الطلب وتواصل العمل في المشاريع الجارية."

شهدت شركات القطاع الخاص غير المنتج للنفط في المملكة العربية السعودية تحسنًا قويًا آخر في ظروف التشغيل خلال شهر نوفمبر، حيث ارتفع النشاط الإجمالي بأسرع وتيرة له في عشرة أشهر، مدفوعًا بارتفاع المبيعات وتسارع معدل التوظيف وزيادة المشتريات. ورغم أن نمو الأعمال الجديدة ظل ملحوظًا، إلا أنه تباطأ مقارنة بشهر أكتوبر، كما تباطأت معدلات النمو في العمالة ومخزونات مستلزمات الإنتاج. وفي الوقت نفسه، ارتفعت النفقات التشغيلية ببطء منذ شهر مارس، حيث أشارت الشركات إلى انخفاض الضغوط على تكاليف الشراء لديها.

القراءة الرئيسية هي مؤشر بنك الرياض السعودي لمدراء المشتريات (PMI®) المعدل موسميًا. مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

انخفض مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي إلى 58.5 نقطة في شهر نوفمبر، بعد ارتفاعه إلى ثاني أعلى مستوى له في أكثر من 11 عامًا في شهر أكتوبر (60.2 نقطة). وعلى الرغم من ذلك، استمر المؤشر في الإشارة إلى تحسن قوي في أحوال اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط.

وأشارت الشركات بشكل عام إلى أن قوة الطلب وتلقي طلبات جديدة ساهما في تعزيز مستويات الإنتاج وجهود التوسع على نطاق أوسع. ونتيجة لذلك، أشارت بيانات شهر نوفمبر إلى ارتفاع كبير في نشاط القطاع الخاص غير المنتج للنفط كان هو الأكبر منذ شهر يناير. وبشكل عام، شهدت 30% من الشركات التي شملتها الدراسة زيادة في إنتاجها مقارنة بالشهر السابق، في حين أفادت 1% فقط بحدوث انكماش.

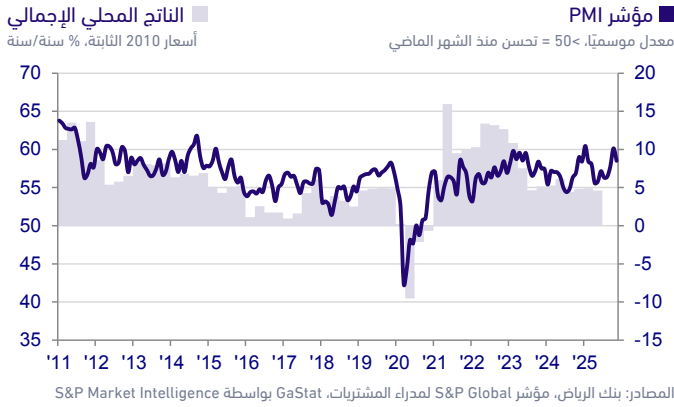
أشارت الدراسة الأخيرة أيضًا إلى زيادة قوية في تدفقات الطلبات الجديدة في شهر نوفمبر. وعلى الرغم من أن معدل التوسع قد تباطأ في جميع القطاعات الفرعية المشمولة بالدراسة وكان أضعف من ذروته المسجلة مؤخرًا في شهر أكتوبر، إلا أنه ظل من بين أسرع المعدلات التي شهدناها في عام 2025 حتى الآن. وأشارت كثير من الشركات إلى تحسن ظروف الطلب، وخاصة في الأسواق المحلية، كما ارتفعت الطلبات الجديدة من الأسواق العالمية، ولكن بشكل طفيف.

في ظل تحسن معدل الطلب ومؤشرات النمو القوية، أفادت الشركات غير المنتجة للنفط بزيادات في نشاط الشراء ومستويات التوظيف والمخزون.

PMI®

by S&P Global

بنك الرياض
Riyad Bank



الاتصال

<p>دعما التركي خبير اقتصادي أول بنك الرياض هاتف: +966-11-401-3030 داخلي: 2478 deema.alturki@riyadbank.com</p>	<p>الدكتور/ نايف الغيث خبير اقتصاديين بنك الرياض هاتف: +966-11-401-3030 داخلي: 2467 naif.al-ghaith@riyadbank.com</p>
<p>كريتي كورانا اتصالات الشركات S&P Global Market Intelligence هاتف: +91-9771-101-7186 kritikhurana@spglobal.com press.mi@spglobal.com</p>	<p>ديفيد أوين خبير اقتصادي أول S&P Global هاتف: +44 1491 461 002 david.owen@spglobal.com</p>

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global، فيُرجى مراسلة press.mi@spglobal.com. لقراءة سياسة الخصوصية، [انقر هنا](#).

ومع ذلك، فقد تباطأت معدلات النمو الثلاثة منذ شهر أكتوبر. وفيما يتعلق بالتوظيف، فبعد ارتفاع قياسي تقريباً قبل شهر، لا تزال البيانات الأخيرة تعكس زيادة كبيرة في أعداد القوى العاملة. وأشارت التقارير النوعية إلى أن الشركات وسّعت قدرتها التوظيفية لتلبية متطلبات الإنتاج المتزايدة والأعمال غير المكتملة المتزايدة أيضاً، حيث ارتفعت تراكمات الأعمال للشهر الخامس على التوالي في شهر نوفمبر، وهي أطول سلسلة تراكم منذ عام 2019.

أدت متطلبات الشراء المرتفعة إلى زيادة نشاط الشراء وتراكم المخزون. ومع ذلك، وفي ظل سعي الشركات للحصول على المزيد من مستلزمات الإنتاج لتلبية الطلبات، لم يُسجل حجم المخزون الإجمالي سوى نمو متواضع، حيث سجل أصغر زيادة في ما يقرب من ثلاث سنوات، وأما شركات الخدمات أيضاً بانخفاض حيازاتها من المخزون خلال شهر نوفمبر.

من المتوقع أن تتراجع ضغوط أسعار مستلزمات الإنتاج في منتصف الربع الأخير من عام 2025. وفي حين استمر ارتفاع متوسط تكاليف مستلزمات الإنتاج، كان معدل التضخم هو الأبطأ في ثمانية أشهر. وقد تنوّعت المحركات الرئيسة للتكاليف، إذ شهدت أسعار الشراء ارتفاعاً طفيفاً، في حين كانت الضغوط المتعلقة بالأجور حادة بشكل غير مسبق. وارتفعت أسعار المنتجات للشهر السادس على التوالي، لكن معدل التضخم شهد تباطؤاً.

وأخيراً، قدّمت الشركات غير المنتجة للنّفط خلال شهر نوفمبر أقوى توقعاتها لمستويات النشاط المستقبلي خلال خمسة أشهر، وقد ارتبطت الثقة عادة بوجود قنوات طلب قوية وتفاؤل بشأن الاستثمارات التجارية.

المنهجية

يتم إعداد مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI® من قبل مجموعة S&P Global من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مدرء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات. وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي، تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. جُمعت بيانات الدراسة للمرة الأولى في أغسطس 2009.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدرء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@spglobal.com.

نبذة عن مؤشرات مدرء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدرء المشتريات (PMI®) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدرء المشتريات (PMI®) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. www.spglobal.com/marketintelligence/en/mi/products/pmi

إفلاء مسؤولية

تؤول ملكية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالبيانات الواردة هنا إلى شركة S&P Global أو الشركات التابعة لها أو بترخيص منها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات بأية وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من شركة S&P Global. ولا تتحمل شركة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو عدم الدقة، أو عمليات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أية مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو الناجمة عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. مؤشر مدرء المشتريات PMI® هي إما علامات تجارية أو علامات تجارية مسجلة باسم S&P Global Inc أو حاصلة على ترخيص بـ المحدودة و/أو لشركاتها التابعة.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings. وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفرو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيته أو توفره، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (إفهام) أو غير ذلك، بغض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفرو المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسارة الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.